

واقع وتحديات التنمية البشرية بالجزائر - دراسة للفترة (1995-2005)

بقلم: أ. د/ بن عنتر عبد الرحمان

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ، علوم

التسيير - أمحمد بوقره- بومرداس-

الملخص

يهدف هذا البحث معرفة قدر الإمكان واقع التنمية البشرية بالجزائر و الأساليب المستخدمة في تحقيقها، والتحديات التي تواجهها في ظل متغيرات البيئة العالمية. مما يستدعي إيجاد الحلول الممكنة ورصد الوسائل اللازمة لانحاز مجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية، التي تسعى إلى تطوير الاقتصاد وتحسين نوعية الحياة ورفع مستوى معيشة الأفراد، بتوفير التعليم والرعاية الصحية وتوفير مياه الشرب النقية وبرامج التغذية السليمة، وذلك في إطار برامج التنمية البشرية القائمة على أسس علمية. والتي تحدد الأهداف النهائية المنشودة من التنمية الشاملة وتحلل الخيارات المتاحة لتحقيقها.

Abstract

The aim of this study is to appreciate the conditions of the human development in Algeria and the methods used to reach a higher level in this field and the challenges that it faces in the light of a rapidly changing world environment. The achievement of the human development relies upon some economic and social policies tending to promote the economic activity, to higher the living standards and to ameliorate the way of life of people by facilitating the access to education, health services, water and food to the majority of the population within scientific based programs.

Résumé

L'objectif de cette étude est d'apprécier les conditions du développement humain en Algérie et les méthodes utilisées pour atteindre un niveau supérieur dans ce domaine et les défis auxquels elle est confrontée à la lumière d'un environnement mondial en évolution rapide. La réalisation du développement humain repose sur des politiques économiques et sociales tendant à promouvoir l'activité économique, à la hausse du niveau de vie et d'améliorer le mode de vie des personnes en facilitant l'accès à l'éducation, les services de santé, l'eau et de nourriture pour la majorité de la population dans les programmes scientifiques fondées.

طبيعة المشكلة :

شكلت التقارير الصادرة عن التنمية البشرية السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تلخيصا لأهم التوجهات الفكرية بشأن قضايا النمو، والتنمية، والتنمية البشرية، والحوارات المتصلة بها على الصعيد العالمي، وخلقت اهتماما متناميا في علاقات البشر بالتنمية والنمو. و في ظل البيئة العالمية الآخذة بالانتشار أخذت التنمية البشرية أبعادا وأهدافا أكثر اتساعا وأنماطا أكثر مرونة واهتماما متميزا وحديثا.

ونجد أن دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، قد توجهت إلى إعداد برامج شاملة وطموحة للتنمية البشرية القائمة على أسس علمية، حيث اهتمت بتحسين نوعية الحياة بتوفير التعليم والرعاية الصحية وتوفير مياه الشرب النقية وبرامج التغذية وغيرها من الأمور المتعلقة بالمضمون الاجتماعي خاصة وما يتعلق بالقضايا الاقتصادية والسياسية والثقافية. وذلك كله يندرج من منظور البشر كمنتجين ومستفيدين من التنمية ويكونهم أداة التنمية وغايتها.

وبناء على ما تقدم قام البنك الدولي بتعديل من سياسته الاقتراضية بحيث أصبح يوجه موارد أكثر للاستثمارات البشرية سواء في مجال التعليم أو الصحة أو التغذية.

أهمية البحث:

أصبح دور الموارد البشرية محوريا في عملية التقدم الشاملة مما يتطلب تدخل الدولة في تحقيق التنمية البشرية عن طريق رسم سياسات اقتصادية واجتماعية وتسخير الموارد لتوفير متطلبات التنمية لبلوغ النمو المستدام. ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث الذي يكتسي أهمية بالغة ولاسيما في الدول النامية التي تزال تعاني من صعوبة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها سكانها. ولهذا نجد هذه الدول عامة والجزائر خصوصا ترسم الاستراتيجيات وتضع السياسات الهادفة لتطوير الاقتصاد وتحسين الظروف الاجتماعية ورفع مستوى معيشة الأفراد.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث قدر الإمكان الاطلاع على مفهوم التنمية البشرية، والتعرف على مضمونها ومعرفة الأساليب المستخدمة في تحقيق التنمية البشرية في الجزائر وواقع التنمية المحقق في هذا البلد.

هيكل البحث:

ومن أجل استيفاء هذا الهدف جاء عنوان هذا البحث " واقع وتحديات التنمية البشرية بالجزائر " وفق منهجية تتضمن المحاور التالية:

المحور الأول: الفرق بين مفهوم التنمية والتنمية البشرية.

المحور الثاني: أساليب تحقيق التنمية البشرية.

المحور الثالث: واقع وتحديات التنمية البشرية في الجزائر.

المحور الأول: الفرق بين مفهوم التنمية والتنمية البشرية

جرى تعريف التنمية بكونها تلك العملية التي تهدف إلى خلق بيئة مناسبة تتيح للناس التمتع بحياة صحية مديدة ومبدعة في الوقت نفسه.

أما التنمية البشرية فهي تلك العملية التي توسع من خيارات الناس، وتوفر لهم حياة صحية ومديدة، وتسمح لهم بالوصول إلى الموارد اللازمة للعيش حياة كريمة، في ظل توفير الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوفير الفرص للإبداع والإنتاج و المساهمة في التطورات العالمية والتنمية المحلية.

وبالتالي فان مفهوم التنمية البشرية يركز على وضع الناس في صلب اهتمامات التنمية، بحيث أنه لدى المباشرة في إجراء تحليل للتنمية البشرية، لا يجرى إهمال أي من القضايا الاقتصادية، إذ يتم تناول كل منها من خلال منظور البشر. ولا يتم تناول البشر كمستفيدين من النمو الاقتصادي فحسب، بل كمؤثرين فاعلين في تحقيقه ومحدثين أي تغيير في المجتمعات، سواء اقتصادي، أو اجتماعي، أو سياسي، أو ثقافي. وعلى الجانب الآخر فان وضع استراتيجيات للتنمية البشرية يستدعي إجراء تحليل اقتصادي و اجتماعي معمق وعدم حصر في معالجة الجوانب الاجتماعية فحسب، إذ إن منهج التنمية البشرية يحدد الأهداف النهائية المنشودة من التنمية الشاملة ويحلل الخيارات المتاحة لتحقيقها. ووفقا لهذا المنظور لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية لسنة 1995 فان مفهوم التنمية البشرية يتناول أمرين⁽¹⁾:

أولاً: تكوين القدرات الإنسانية والتي تشمل الصحة والمعرفة والمهارات، بهدف تحريك القطاعات الاقتصادية والمهنية والتقنية ومستويات الحياة.

ثانياً: الاستفادة التي يحصل عليها الناس من القدرات المتوفرة لهم في الإنتاج، وفي زيادة الرفاهية المعبر عنها في زيادة مشاركتهم في القضايا الثقافية والسياسية والاجتماعية.

ويختلف مفهوم التنمية الذي يطرحه مفهوم التنمية البشرية عن المفاهيم السابقة للتنمية ويعتبر متقدماً عليها وأكثر شمولية، إذ يجمع مفهوم التنمية البشرية ما بين الإنتاج والتوزيع للسلع مع توسيع القدرات الإنسانية، ويحلل كل القضايا والأمور في المجتمع من أمور النمو الاقتصادي إلى الإنتاجية إلى علاقات الإنتاج والاستهلاك، الادخار والاستثمار إلى التجارة إلى التشغيل إلى الحرية السياسية إلى القيم الثقافية وكل ما يشمله المضمون الاجتماعي من صحة وتعليم وثقافة وغيرها من الأمور. ونتيجة لما سبق فان مفهوم التنمية البشرية يركز على أربعة جوانب أساسية هي⁽²⁾:

الجانب الأول: الإنتاجية

و يقصد بالإنتاجية تمكين الناس من زيادة إنتاجيتهم والمشاركة الكاملة في عملية توليد الدخل والتوظيف الكفاء بحيث يصبح النمو الاقتصادي جزءاً من التنمية البشرية.

الجانب الثاني: الإنصاف

ويقصد به توفير فرص متساوية للناس، بالشكل الذي يمكنهم من المشاركة والاستفادة من هذه الفرص.

الجانب الثالث: الاستدامة

أما الاستدامة فيقصد بها ضمان التأكيد على أهمية تمتع الأجيال القادمة بالوصول إلى الفرص أسوة بالأجيال الحالية، الأمر الذي يقتضي إعادة تغذية جميع أنواع الموارد المتاحة حالياً منعا لاستنزافها وبالتالي نضوبها.

الجانب الرابع: التمكين

كما يتلخص التمكين بان التنمية يجب أن تكون من الناس وليست من أجلهم فحسب، وهو أمر يستدعي الإشراك الكامل للناس في القرارات والمسارات التي تشكل نوعية حياتهم.

المحور الثاني: أساليب تحقيق التنمية البشرية

نظراً لكون التنمية البشرية تعني تحسين مختلف نواحي الحياة، فانه يفترض أن يشمل هذا التحسين الجوانب التالية:

أولاً: التنمية الاقتصادية

إن التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، والذي يتأتى من خلال إحداث تغيير في هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل بحيث يكون عادلا بين أطراف مختلف أفراد المجتمع. وبالتالي فإن عملية التنمية الاقتصادية تنطوي على العناصر التالية⁽³⁾:

- * زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- * أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.
- * أن تكون زيادة على المدى الطويل.
- * أن يصاحب هذا النمو في الدخل توزيعا عادلا، حيث لا ينبغي أن تستأثر الطبقة الغنية على تلك الزيادة.
- كما تجدر الإشارة إلى جوانب الموارد الطبيعية والبيئية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بعملية زيادة الدخل الذي يتأتى من خلال عملية الإنتاج وتحسين نوعية المنتجات والخدمات. فهناك تأثير مباشر على البيئة والموارد الطبيعية للكرة الأرضية نتيجة للنشاط الإنساني والذي يزداد حجمه خاصة مع ازدياد عدد السكان. ومن أهم هذه المظاهر مايلي:
- * التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.
- * زيادة معدل استخدام الموارد الطبيعية (غابات، مصايد الأسماك،...) عن معدل إحلالها مما يهدد بنقصان المخزون المتاح منها، تلوث المياه والهواء والتربة مما يؤدي إلى نقصان في الثروة الحيوانية ويزيد من ندرة المياه الصالحة للشرب.
- وأمام هذه الوضعية وتأثيراتها السلبية على التنمية البشرية حاضرا ومستقبلا ظهرت مفاهيم جديدة للتنمية تحاول تحقيق رفاهية الإنسان وتقدمه وفي نفس الوقت تحفظ بيئته. ومن هذه المفاهيم مفهوم التنمية المستدامة، والتي عرفتها اللجنة الدولية للبيئة " التنمية المستدامة تهيئ للجيل الحاضر متطلباته الأساسية والمشروعة دون أن تخل بقدرة المحيط الحيوي على أن يهيئ للأجيال التالية متطلباتهم. " وقد عرفه سعد الدين إبراهيم (لبنان، 2001) " التنمية المستدامة هي التنمية التي تنهض بحاجات الحاضر دون تضحية الأجيال القادمة على مواجهة احتياجاتهم. " ⁽⁴⁾
- وانطلاقا من هذا المفهوم فإن التنمية المستدامة تتطلب مايلي:
- * ضرورة استخدام تكنولوجيا نظيفة لا تدمر البيئة واستحداث بدائل للموارد القابلة للنضوب، وهذا يعتمد على برامج البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا وتقييم المشروعات الجديدة.
- * تقليل معدل نمو السكان لتخفيف الضغط على الموارد الطبيعية.
- * دمج الشؤون البيئية والاقتصادية في عملية صنع القرار.
- * تنمية الموارد البشرية بالتعليم والتدريب المستمر.

ثانيا: التنمية الاجتماعية

1- التعليم والتدريب

لقد تأكد الدور الذي يؤديه عنصر التعليم والتدريب في تحقيق التنمية من خلال نتائج مجموعة من الدراسات في هذا المجال. وفي هذا الإطار أبرزت نتائج الدراسة التي تمت في البرازيل بين عامي 1970 و1980 حول تقدير دالة إنتاج متغيرها التابع هو معدل النمو ومتغيراتها المفسرة هي معدل نمو رأس المال المادي، معدل نمو رأس المال البشري معبرا عنه بالتعليم ومعدل نمو العمالة، أن عنصر التعليم هو ثاني أهم مفسر للنمو الاقتصادي (24%) بعد التقدم التكنولوجي (40%) كما أوضحت الدراسة كذلك أن كل زيادة في متوسط سنوات التعليم القوى العاملة يؤدي إلى زيادة الناتج الحقيقي بنسبة 20%.

و أفادت دراسة أخرى أجريت على ستة(6) دول متقدمة هي اليابان، بريطانيا، السويد، فرنسا، إيطاليا، أستراليا، أن العلاقة بين التعليم العالي والتنمية علاقة غير خطية بمعنى أن التعليم العالي في بعض الحالات قد لا يؤدي دورا في تحقيق التنمية وهذا راجع أساسا إلى نوعية التعليم ومدى تطابقه مع أغراض التنمية.

كما تبين من دراسة أخرى أجريت على (59) دولة أن تحسن مستوى التحصيل العلمي يؤدي إلى تحسين توزيع الدخل في صالح الطبقات الفقيرة، واتضح انه كلما زاد تباين توزيع التعليم بين أفراد القوى العاملة كلما زاد تباين توزيع الدخل بينهم.

و كثيرا ما يغير التعليم من القيم والآمال والمواقف التي تكون غير ملائمة لعملية التنمية، ومن ذلك إحداث تغيرات هيكلية غير ملائمة للبيئة، إدخال أنماط استهلاكية تعيق عملية الادخار وتعيق إدخال أساليب الإنتاج الحديثة.

وتجدر الإشارة هنا أنه يمكن الاعتماد على بعض المؤشرات لقياس مستوى التعليم أهمها نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من بين البالغين، نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي وكذلك نسبة المسجلين في مقاعد الدراسة من بين الأطفال البالغين سن الدراسة⁽⁵⁾.

2- الصحة :

إن الاهتمام بصحة الإنسان النفسية والعقلية إلى حد كبير على عملية التنمية، إضافة إلى كون تحسين صحة الإنسان هي غاية من غايات التنمية البشرية إلى جانب أمور أخرى. وتقف الظروف الصحية السيئة التي يعاني منها الناس- خاصة في دول العالم الثالث- وراء انخفاض العمر المتوقع وزيادة معدلات العجز والأمراض المزمنة مما يكون له تأثير مباشر على الميزانيات الصحية للدولة.

ويوضح الباحث (بيهرمان) في دراسة حول العلاقة بين الصحة والتنمية انه توجد علاقة سببية متبادلة بينهما. فالصحة حسبه تؤثر بطريقة مباشرة على النمو من خلال التأثير على الإنتاجية، حيث أن الصحة الجيدة تعطي الأفراد مقدرة على بذل مجهود أكبر خلال نفس الوحدة الزمنية، والعمل لوقت أطول خلال نفس اليوم، وكل ذلك يساعد على تحسين الإنتاجية. كما للصحة أثر على فاعلية التعليم، حيث يلاحظ أن الطلاب ذوي الصحة الجيدة يكونون أقدر على التحصيل العلمي، ثم إن الصحة الجيدة تسمح بالاقتصاد في نفقات الرعاية الصحية لتوجه إلى الاستخدام في أغراض التنمية الأخرى.

كما أن المستوى الصحي يرتبط بمعدل الدخل حيث توصلت دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن الزيادة في الدخل تؤدي إلى رفع مستوى الصحة النفسية والبدنية، باستثناء بعض الحالات أين يحدث أثر عكسي حيث يؤدي زيادة مستوى الدخل إلى زيادة الإقبال على المشروبات الكحولية والتبغ والمخدرات مما يؤثر سلبا على المستوى الصحي. ونظرا للتأثير السلبي لهذه المنتجات على المستوى الصحي ومنه على إنتاجية العمال فان بعض الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بإجراء اختبارات تعاطي المخدرات للعاملين فيها، كما تقوم بإعداد برامج لتوعية العمال ضد سوء استخدام المخدرات وتساعدتهم في العلاج من الإدمان، ويتأثر مستوى الصحة كذلك بمستوى التعليم خاصة مستوى تعليم الأمهات، وهذا ما يبرز التكامل الموجود بين مختلف عناصر التنمية البشرية.

ومن بين المعايير المستعملة في قياس مدى التقدم الصحي نذكر⁽⁶⁾:

* عدد الوفيات لكل ألف من السكان (معدل الوفيات لكل ألف طفل، وفيات الأطفال لأقل من 5 سنوات أو الرضع أقل من سنة)

* متوسط عمر الفرد

* عدد الأفراد لكل طبيب، وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات.

3- التغذية :

تشير الدراسات إلى أن التغذية السليمة والصحة الجيدة للأطفال تجعل أدائهم في المدارس أفضل، وتزيد من إنتاجية العمل، كما أن سوء التغذية يؤدي بدوره إلى ارتفاع معدلات الإعاقة في التنمية العقلية والبدنية لدى الأطفال، الشيء الذي يترتب عليه ارتفاع في معدلات الوفيات وانخفاض في الإنتاجية وزيادة في النفقات الصحية.

كما أوضحت الدراسات أن مستوى التغذية يتأثر بالدرجة الأولى بالحالة الاقتصادية، مستوى تعليم الأم، العادات والتقاليد ومدى تدخل الدولة من خلال برامج الإعانة للفئات الضعيفة.

ومن المؤشرات المستعملة في تقييم مستوى التغذية لدى السكان⁽⁷⁾:

* متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية.

* نسبة متوسط المتطلبات الضرورية.

ثالثا: التنمية الثقافية والسياسية

إن التنمية البشرية لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية كزيادة الدخل وتحسين مستويات الحياة المادية، بل هناك كذلك الجانبين الثقافي والسياسي حيث يعد تحسين هذين الجانبين من العوامل الهامة لتحقيق التنمية البشرية⁽⁸⁾. ويكون التطور في الحياة الثقافية والسياسية من خلال التحرر من التبعية السياسية والثقافية، تطوير المناخ الثقافي وإنشاء المؤسسات الثقافية من وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، توفير حرية الرأي والعقيدة و حرية الممارسة السياسية وحرية إنشاء الأحزاب السياسية، إنشاء المؤسسات الدستورية السلمية وذات الشرعية للرقابة والتشريع والتنفيذ، وجعل المشاركة الشعبية هي الأساس في اتخاذ القرارات المصيرية والهامة للمجتمع.

كما أن مساهمة الديمقراطية في التنمية البشرية تفسر من خلال قدرة الأفراد على إبداء الرأي أو المعارضة على البرامج الحكومية التي تبدو غير فاعلة والمشاركة في تصحيحها. كما أن الديمقراطية قد تساهم في التنمية إذا كانت قادرة على تحقيق الاستقرار السياسي في المجتمع، حيث من المعروف أن عدم الاستقرار السياسي له تأثير سلبي على النمو من خلال ارتفاع معدل المخاطرة ومنه هروب رؤوس الأموال، وهجرة العقول بحثا على فرص أفضل في الخارج.

المحور الثالث: واقع وتحديات التنمية البشرية بالجزائر

يتناول في هذا المحور وضعية التنمية بالجزائر و التحديات التي تواجه مسيرة تحقيق التنمية بهذا البلد.

أولا: موقع الجزائر من دليل التنمية البشرية

دليل التنمية البشرية هو مؤشر مركب يقيس معدل إنجاز البلد فيما يخص أبعاد أساسية للتنمية البشرية، وهي⁽⁹⁾:

* الجوانب الصحية معبرا عنها بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة.

* المعرفة وتقاس بمعدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة ونسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والتعليم العالي.

* مستوى المعيشة ويقاس بالناتج المحلي الإجمالي للفرد.

ويتم حساب هذا المؤشر لـ 175 دولة على أساس البيانات المتوفرة من الوكالات الدولية أو الإقليمية أو الوطنية في هذا المجال ويستعمل كوسيلة للمقارنة بين البلدان حول ما تم تحقيقه في نواحي التنمية البشرية المختلفة.

أما بالنسبة للجزائر فان تقرير الأمم المتحدة لسنة 2005 قام بحساب دليل التنمية البشرية المعبر عن سنة 2002 وتحتل الجزائر المرتبة 108 من بين الدول التي شملها الترتيب، وتم تصنيفها ضمن مجموعة الدول ذات تنمية بشرية متوسطة⁽¹⁰⁾. ويظهر الجدول الموالي صورة حول مركبات دليل التنمية البشرية كما يوضح قيمة الدليل للجزائر ولبعض الدول الأخرى الموجودة ضمن نفس المجموعة.

جدول رقم(01): دليل التنمية البشرية للجزائر وبعض الدول الأخرى

الترتيب	البلد	متوسط العمر المتوقع	نسبة الأمية لأكثر من 15 سنة %	نسبة الالتحاق بالتعليم %	الناتج المحلي للفرد \$	قيمة دليل التنمية البشرية	الترتيب حسب الناتج المحلي
106	سوريا	71.7	82.5	59	3.62	0.710	110
107	أوزبكستان	69.5	99.3	76	1.67	0.709	142
108	الجزائر	69.5	68.9	70	5.76	0.704	83
109	غينيا الاستوائية	49.1	84.2	58	30.13	0.703	6
111	اندونيسيا	66.6	87.9	65	3.230	0.692	113

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2005، ص 141.

يلاحظ من الجدول ضعف المؤشرات الخاصة بالجزائر مقارنة بسوريا وازبكستان خاصة فيما يتعلق بالتعليم والصحة ، لهذا نجد أن دليل التنمية البشرية للجزائر أقل من هاتين الدولتين رغم تفوقهما في مؤشر الدخل وهذا ما يظهر في العمود الأخير والذي يبين ترتيب الدول حسب مؤشر الدخل فقط. لكن ورغم هذا الضعف في تلك المؤشرات إلا أنه لا يخفي التقدم أو التحسن الذي حققته الجزائر في هذه المجالات منذ سنوات الاستقلال الأولى إلى يومنا هذا.

جدول رقم (02): تطور دليل التنمية البشرية للجزائر في الفترة ما بين 1975 و2005

السنوات	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005
دليل التنمية البشرية	0.504	0.554	0.603	0.642	0.664	0.693	0.704

المصدر: المرجع السابق، ص 145

ثانيا: خصائص التنمية الاقتصادية بالجزائر

تعتبر التنمية الاقتصادية من أهم مداخل تحقيق التنمية الشاملة، حيث يشير تطور التنمية الاقتصادية إلى تحسن مؤشرات الدخل القومي (الناتج المحلي)، والعناصر الاقتصادية الأخرى كالاستثمار، البطالة وغيرها والذي ينعكس بدوره على مستوى دخل ومعيشة الأفراد والتي تؤثر مباشرة على مركبات التنمية البشرية الأخرى كالتعليم والصحة والثقافة وغيرها. إن المؤشرات التي تعبر عن حالة الاقتصاد الجزائري رغم التقدم الذي يظهره والنمو الذي تم تحقيقه نتيجة للجهود التي بذلتها البلاد في ميدان الاستثمار والتنمية، تبقى غير كافية لتحقيق العديد من الأهداف وتدارك العديد من النقص، نظرا للعديد من الأسباب

يمكن تقسيمها إلى عوامل ديموغرافية وأخرى هيكلية في الاقتصاد تتعلق أساسا بالتبعية للخارج، ضعف الإنتاجية وضعف المنافسة للصناعات الوطنية.

جدول رقم(03): تطور الناتج الداخلي الخام في الفترة ما بين 1995 و2005

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الناتج الداخلي الخام	1487	2005	2570	2720	2810	3215	4078	4235	4446	5264	6100
معدل النمو %	1.1-	3.8	3.8	1.1	5.1	3.8	2.5	2.1	4.1	6.8	5.2
نمو السكان %	2.2	1.9	1.7	1.6	1.57	1.51	1.48	1.55	1.53	1.58	1.68

المصدر: نشرة صادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر 2005، ص25.

يلاحظ من الجدول أنه بالرغم من زيادة معدل النمو بـ 3.66% خلال الفترة 1995 إلى 2005 إلا أن الزيادة السكانية تجعله غير قادر على تلبية الحاجات الجديدة الناجمة عن زيادة السكان وتغطية العجز الاجتماعي والفوارق المتراكمة لعدة سنوات. هذا بالرغم أن النمو الديموغرافي قد يشكل عامل دافع للاقتصاد عن طريق حركية أكثر لليد العاملة وانخفاض تكلفتها وتحفيز القطاعات الاقتصادية المختلفة (السكن، الإنتاج، ..) نظرا لزيادة عدد المستهلكين.

كما أن آفاق تطور السكان تكشف عن حاجات اجتماعية جديدة للفترة ما بين 2010 و2015 وتشير إلى أنها سوف تتميز بضغوط تخص التشغيل والتقاعد، حيث أن- اليد العاملة سترتفع بنسبة 3%، كما أن عدد السكان الذين تتجاوز أعمارهم 60 سنة سوف ينتقل من 2 مليون نسمة سنة 2000 إلى 3.6 مليون نسمة سنة 2020 وينتقل نسبتهم من 4% سنة 1996 إلى 6.8% سنة 2002 وإلى 22% سنة 2004. مما يستدعي بذل جهود وتوجهات صارمة قصد البحث بجدية لإيجاد الحلول للتكفل بكل الجوانب المرتبطة بهذه التطورات السكانية (اجتماعيا، صحيا، ...).

كما أن بنية الاقتصاد تتميز بالتبعية لعوامل خارجية من الصعب التحكم فيها كسعر المحروقات، كميات الأمطار المتساقطة، أسعار المواد الأولية والمواد الغذائية في الأسواق العالمية مما يعرضها لخطر تقلبات الأسعار الدولية وانعكاساتها السلبية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي (أزمة أسعار النفط سنة 1986 و1998..). وهذا يتطلب البحث على عناصر إصلاح هيكل الاقتصاد والتي تتمثل أساسا في تنويع الاقتصاد وتحسين تنافسية المؤسسات الجزائرية وتدعيم دور القطاع الخاص في الاقتصاد. كما ينبغي الإشارة إلى وضعية القطاع العمومي الذي يعاني من مشاكل عدة في إعادة الهيكلة والتوازنات في ميدان التسيير والسوق، وكذا صعوبات القطاع الخاص في ترقية روح المبادرة وإيجاد المناخ الاستثماري المحفز، وعنصر الإنتاجية الذي يبقى ضعيفا

في المؤسسات الجزائرية رغم تحسنه نوعا ما في الفترة ما بين 1995 و1999 (3%) عن كل عامل حسب إحصائيات البنك الدولي⁽¹¹⁾.

ومن جهة أخرى نوضح بعض الرهانات الكبيرة التي تواجه الجزائر في طريق إنعاش اقتصادها وتطويره المتمثلة فيما يلي⁽¹²⁾:

- * أولوية إحداث مناصب شغل (30% نسبة البطالة منذ أكثر من 10 سنوات).
- * توزيع الثروات بشكل يأخذ بعين الاعتبار كل المناطق وكل الفئات الاجتماعية.
- * رصد الوسائل والأدوات اللازمة لتنفيذ سياسات اجتماعية تسمح بتحقيق تنمية موزعة توزيعا عادلا.
- * البحث عن تنويع الاقتصاد وتحفيز مشاركة القطاع الخاص.
- * تحديد سياسة أجور تراعي فيها مقتضيات الإنتاجية وتلبية الحاجات الأساسية.
- * تحسين الإنتاجية عن طريق تكوين الموارد البشرية، والبحث عن تطابق أفضل مع متطلبات المناصب المشغولة.
- * تطوير البحث العلمي وإعطائه المزيد من الأهمية والعمل على ترقية مجالات الإعلام والتكنولوجيات الجديدة.

ثالثا: تحديات التنمية البشرية في الجزائر

هناك العديد من القضايا التي ينبغي مواجهتها لتحقيق التنمية والتي تمثل تحديا أمام تحقيق التنمية البشرية في الجزائر أو في بعض الدول النامية ومنها⁽¹³⁾:

- * عبء المديونية الخارجية الذي يؤثر سلبا على اقتصاديات هذه الدول، وتستهلك فوائد الديون نسبة كبيرة من إيرادات الدول.
- * تحكم الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للعديد من الدول، وتدخله في عملية صنع القرار في هذه البلدان.
- * تأكيد فشل الاختيارات الإستراتيجية السابقة وضرورة تبني سياسات موجهة صوب السوق الخارجي، والعمل على التقليل من الاعتماد على الواردات في المجالات الغذائية والزراعية ومدخلات القطاع الصناعي من تكنولوجيات وتجهيزات وقطع الغيار.
- * تتجه سياسات العديد من الدول النامية نحو الجوانب العسكرية حيث تمثل ميزانية هذا القطاع في العديد من الحالات نسبة كبيرة من ميزانية الدولة تفوق تلك المخصصة لقطاعات ذات أهمية كبيرة في مجال التنمية كالعليم والصحة والإعلام وغيرها.
- * ضعف معدلات النمو حيث يلاحظ أن معدلات النمو الحقيقي رغم ارتفاعها بدرجة مهمة خلال الأعوام الأخيرة، بيد أنها مازالت بصفة عامة متواضعة في أغلب الدول العربية والنامية، خصوصا عند الأخذ بعين الاعتبار معدلات النمو السكاني ومعدلات البطالة المرتفعة.
- * تفشي وتعاقد معدلات البطالة حيث ساهم تباطؤ النمو الاقتصادي وتراجع معدلات التشغيل خلال الخمس عشر سنوات الأخيرة في تفشي ظاهرة البطالة وخصوصا في وسط الداخلين الجدد لسوق العمل وذلك بالرغم من أن المتوسط العربي لمعدل نمو فرص التشغيل أعلى من معدلات الدول النامية والدول المتقدمة، إذ بلغ 2.5% خلال الفترة 1995-2005، ولكنه لم يواكب المعدل العالي لنمو العرض من العمالة والبالغ حوالي 3.4% خلال الفترة ذاتها، مما أسفر عن ارتفاع معدلات البطالة. وفي كثير من الأحيان لم تتحسن الإنتاجية الفردية والأجور الحقيقية، مما أثر سلبا على دخل العاملين وحالتهم الاجتماعية وزيادة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة.
- * ندرة المياه العذبة وسوء استغلالها، وسوء استغلال الموارد الطبيعية وتدهور البيئة.
- * تدني مؤشرات البحث والتطوير حيث يمثل العلم والتكنولوجيا المحرك الرئيسي للتقدم الاقتصادي والاجتماعي في عالمنا المعاصر، ويشكل البحث العلمي واعتماد التكنولوجيات الجديدة عنصرتين رئيسيتين من العناصر المحددة للنمو الاقتصادي.

وبناء على ما تقدم فإن التحديات التي تواجه الجزائر في طريق تحقيق التنمية الاقتصادية تتمثل أساسا في إيجاد الحلول ورصد الوسائل اللازمة لانجاز مجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتي يجب أن تأخذ من بين أولياتها مايلي:

- العمل على التوزيع العادل للثروات، والحد من انتشار البطالة.
- العمل على تنويع الاقتصاد و تحفيز القطاع الخاص على المشاركة الفاعلة في التنمية الاقتصادية.
- الاستثمار في تطوير القدرات عن طريق زيادة الاهتمام بالبحث العلمي وتأهيل الموارد البشرية، ورسم السياسات البيئية الكفيلة بالسماح بالاستغلال الأمثل للموارد والمحافظة على البيئة للمحافظة على قدرة الأجيال المستقبلية للاستفادة منها.

خلاصة واستنتاجات

من الواضح والأكد أن التنمية البشرية تتحقق عن طريق تحسين مختلف جوانب الحياة البشرية، أي عن طريق تحسين الجوانب الاقتصادية وما يشمله من زيادة دخول الأفراد وتوزيع عادل للثروات بين مختلف أفراد المجتمع مما يتطلب في نفس الوقت من التنمية البشرية تحسين الجوانب الأخرى ذات الصلة بالحياة الاجتماعية كالتعليم والصحة والتغذية والسكن ، إلى جانب الاهتمام بالنواحي الأخرى كأوقات الراحة والترفيه ومدى تطور الفنون والآداب ومدى تطور الحياة الثقافية والسياسية من حرية التعبير وحرية المشاركة في الحياة السياسية وغيرها.

وتأكد من تقارير التنمية البشرية على أنه من الخطأ اعتبار أن إحراز نمو اقتصادي هو غير ضروري للتنمية البشرية كما أنه من الخطأ اعتبار أن تحقيق درجات النمو الاقتصادي عالية من شأنه أن يحرز مستويات أعلى للتنمية البشرية بشكل تلقائي معتبرة أن الأمر يعتمد بالدرجة الأولى على الخيارات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي ينتهجها كل بلد. وبالتالي فمن الممكن خلق علاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية وذلك من خلال أربعة عناصر هامة وهي:

- 1- التأكيد على أن الاستثمار في التعليم والصحة والمهارات للناس يخولهم المشاركة في إحراز النمو وفي التمتع به وفي فهم التطورات العالمية والاشتراك بها، وذلك بشكل رئيسي من خلال التوظيف الكفء لهم.
 - 2 - إن التوزيع المنصف والعادل للدخل والموجودات هو أمر حاسم في إيجاد علاقة إيجابية ما بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية حيث تبين أنه كلما اتسع التباين في توزيع الدخل والموجودات في المجتمعات، عجزت الزيادات المرتفعة المحققة في الناتج القومي الإجمالي عن الانعكاس إيجابا على حياة الناس في تلك المجتمعات.
 - 3 - إن توفر سياسة مدروسة للإنفاق الاجتماعي من شأنها أن تحسن التنمية البشرية وذلك حتى من دون إجراء إعادة توزيع للدخل أو إحراز نمو في الدخل. إلا أنه من الضروري توسيع القاعدة الاقتصادية بالشكل الذي يمكنها من مواكبة ودعم السياسة الاجتماعية.
 - 4 - إن تمكين الناس من ممارسة اختياراتهم السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية بحرية من شأنه أن يزيد من احتمالات إحراز نمو اقتصادي قوي، وديمقراطي ومديد.
- وفي الأخير انتهى البحث إلى عرض أهم المعوقات التي تعرقل عملية التنمية بالجزائر خاصة والدول النامية عموما والمتمثلة أساسا في ضعف الإنتاجية والتنافسية واعتماد الاقتصاد على الإيرادات المتأتية من صادرات المحروقات فقط، وكذلك المشاكل الهيكلية التي

يعاني منها القطاع العمومي وضعف أدائه ونقص مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية الشاملة. وهذا رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لتحفيز الاستثمار.

الهوامش والاحالات:

- 1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1995، نيويورك، 1995، ص 20.
- 2- إبراهيم سعد الدين، التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص 35 .
- 3- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2002، ص 65.
- 4- إبراهيم سعد الدين، مرجع سبق ذكره، ص 52.
- 5- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكو)، مؤشرات العلم والتكنولوجيا و الابتكار في المجتمع المبني على المعرفة، نيويورك، 2003، ص 120.
- 6- البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية، نيويورك، 2002، ص 80.

- 7- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكو)، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكو، نيويورك، 2001، ص 90.
- 8- عدلي علي أبو طاحون، إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003، ص 105.
- 9- البنك الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 66.
- 10- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2005، نيويورك، 2005، ص 142.
- 11- البنك الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 83.
- 12- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES، الجزائر تقرير الدورة العادية السادسة والعشرون، 2005، ص 14.
- 13- صندوق النقد العربي، تقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004، أبو ظبي، 2004، ص 130.

المراجع ومصادر البحث:

- 1- إبراهيم سعد الدين (2001)، التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
- 2- البنك الدولي (2002)، مؤشرات التنمية الدولية، نيويورك.
- 3- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (2005)، CNES، الجزائر تقرير الدورة العادية السادسة والعشرون.
- 4- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكو) (2001)، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكو، نيويورك.
- 5- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكو) (2003)، مؤشرات العلم والتكنولوجيا و الابتكار في المجتمع المبني على المعرفة، نيويورك.
- 6- الديوان الوطني للإحصائيات (2004)، O.N.S، الجزائر.
- 7- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1995)، تقرير التنمية البشرية لعام 1995، نيويورك.
- 8- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2005)، تقرير التنمية البشرية لعام 2005، نيويورك.
- 9- صندوق النقد العربي (2004)، تقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004، أبو ظبي.
- 10- عدلي علي أبو طاحون (2003)، إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر.
- 11- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون (2002)، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر.